البطالة القسرية المفروضة شكل جديد للبطالة في العراق بعد الاحتلال

المدرس الدكتور محمد سلمان العاني
كليـة الإدارة والاقتصـاد في الفلوجـة

الملخص

إذا كان الاقتصاد العراقي يعاني من كل أشكال البطالة المألوفة اقتصادياً وكان نتاجها طاقات عاطلة كبيرة، بسبب سلسلة الحروب والأزمات المتعاقبة التي مرّ بها العراق خاصةً خلال الفترة الممتدة اعتبارا من عام ١٩٨١ حتى احتلاله عام ٢٠٠٣ ولحد الان، فأننا أصبحنا بصدد الحديث عن (طاقات معطّلة) أخرى في هذا الاقتصاد بعد الاحتلال بسبب التعطيل القسري (للطاقات العاملة) في المجتمع سواءً عن طريق العنف والتهجير القسري أو عن طريق فقدان العاملين لفرص عملهم التي كانوا قد حصلوا عليها في الدوائر المنحلة والدوائر الأخرى التي تعطّلت بعد تعرّضها للتدمير والتخريب وإلى ما غير ذلك من أسباب قيّدت حريّة العمل وتنقل عناصر الإنتاج، جميع تلك الظواهر وغيرها أدّت إلى تعطيل عنصر العمل بشكل قسري مفروض، كما وتكون قد ساهمت في خلق شكل جديد للبطالة في العراق، وهو ما أطلقنا عليه اسم (البطالة القسرية المفروضة) إن صحّ التعبير، نحاول في هذا البحث دراسة هذه الظاهرة والتعرف على مضمونها وآثارها كونها تشكّل نوع جديد وخطير يمكن إضافته إلى أشكال البطالة الأخرى.

Abstract3

Forced unemployment imposed a new form of unemployment in Iraq after the occupation

If the Iraqi economy is suffering from all forms of unemployment familiar economically and the productions capacity idle great, due to a series of wars and crises successive over Iraq, particularly during the period from 1981 until its occupation in 2003 till now, we are we are talking about the (potential disabled) Others in this economy after the occupation because of the disruption of forced (for the energies of working) in the community, either through violence and forced displacement or through the loss of workers to their jobs which they had obtained in the dissolved departments and other departments, which were disrupted after exposure to the destruction and vandalism and to other causes of restricted freedom of action and movement of factors of production, all of these phenomena and others, led to disable the work element to be forcibly imposed, as they have contributed to the creation of a new form of unemployment in Iraq, which gave him the name of the (unemployment coercive), so to speak, we try in this research study this phenomenon and to identify the content and effects, which constitute a new and dangerous can be added to other forms of unemployment.

أولا - المقدمـــــــــــة:

أن العمل هو الخاصية الأساسية للإنسان المكتمل فيزيائيا وعقليا ونفسيا حتى أصبح العمل صفة ملازمة له كأسمه، لذلك لابد أن نولي هذا العنصر أهمية كبيرة أينما وجد من خلال تشغيله والاستفادة من قدراته الكامنة، من جهة، وتحصينه من مخاطر البطالة من جهة أخرى، وتعتبر إشكالية البطالة من الظواهر العالمية التي تعاني منها كافة المجتمعات بغض النظر عن توجهات أنظمتها الاقتصادية والسياسية، متقدمة كانت أو نامية، على حد سواء، وأن اختلفت في حجمها وأسبابها ومدى تأثيرها على النواحي الاجتماعية والاقتصادية المختلفة للدولة. الا ان نوعاً جديدا من التعطل بدأ ينمو و يتطور في العراق بعد الاحتلال ويرمز الى ظواهر اقتصادية واجتماعية خطيرة كونه ينطوي على طابع العنف والاكراه الذي طال قوة العمل العراقية وادى الى تعطيلها بشكل قسري مفروض سواءً عن طريق العنف والتهجير القسري أو عن طريق فقدان العاملين لفرص عملهم التي كانوا قد حصلوا عليها في الدوائر المنحلة والدوائر الاخرى التي تعرضت للتدمير والتخريب، وإلى ما غير ذلك من اسباب قيدت حرية العمل وتنقّل عناصر الانتاج، وبذلك نكون امام نوع جديد وغير مألوف للتعطل في العراق وهو (التعطيل القسري للقوى العاملة) وليس (العاطلة)، وامام فئة جديدة للبطالة هي (فئة العاملين المعطلين قسراً) وليس فئة (العاطلين).

نحاول في هذا البحث دراسة و تحليل هذه الظاهرة الخطيرة والتعرف على ملامحها واسباب تكوينها بشكل دقيق ومن ثم تقديم المقترحات اللازمة لتطويقها والحد من آثارها الاقتصادية والاجتماعية المدمرة التي باتت ترهق الناس وتهدد الاقتصاد والمجتمع على حد سواء.

فرضية البحث:

إذا كان الاقتصاد العراقي يعاني من كل اشكال البطالة المألوفة اقتصاديا، قبل و بعد الاحتلال ولحد الان وكان نتاجها (طاقات عاطلة) كبيرة، فأننا أصبحنا بصدد الحديث عن (طاقات معطلة) اخرى في هذا الاقتصاد بسبب التعطيل القسري (للطاقات العاملة) بعد الاحتلال، وإذا ما ادركنا الفرق بين (العاطل) و (المعطل) فأن الاول هو من يبحث عن فرصة عمل ولم يجدها، أما الثاني فهو لا يبحث عنها، انما يكون قد فقد فرصة العمل التي كان قد حصل عليها بشكل قسري مفروض، وليس من الانصاف أن نسمي من يُكره على ترك عمله عاطلاً، ولا حتى متعطلاً، والصحيح كونه معطلاً قسراً سواءً عن طريق العنف والتهجير القسري أو عن طريق فقدان العديد من العاملين لفرص عملهم التي كانوا قد حصلوا عليها في الدوائر المنحلة والدوائر الاخرى التي تعرضت للتدمير والتخريب، والى ما غير ذلك من قيود حدت من حرية العمل وتنقل عناصر الانتاج، كل تلك الظواهر وغيرها ساهمت في خلق شكل جديد وغير مألوف للبطالة في العراق، وهو ما اطلقنا عليه اسم (البطالة القسرية المفروضة) إن صح التعبير.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية حسن إستخدام الموارد البشرية استخداما أمثلاً إذا ما أريد الحفاظ على كرامة الإنسان من جهة وتحقيق النمو الاقتصادي من جهة أخرى، وتكمن خطورة البطالة القسرية المفروضة في هدر تلك الموارد وإضاعة الفرص البديلة من الاستفادة منها، إضافة إلى إنها يمكن أن تتحول في لحظه ما إلى أداة تهدد منجزات الوطن والطموحات التي يسعى إلى تحقيقها مثل ما حدث في العراق منذ احتلاله عام ٢٠٠٣ ولحد الآن، ولعل التعطيل القسري للطاقات العاملة في العراق لم يكن بفعل الطبيعة إنما كان بفعل القوى البشرية المنفلتة، الامر الذي يطرح بإلحاح ضرورة البحث في اسباب تكوين هذه الظاهرة والتعرف على

ملامحها بشكل دقيق تمهيدا لإيجاد الحلول المناسبة للسيطرة عليها والحد من آثارها المدمرة التي باتت تهدد الاقتصاد والمجتمع على حد سواء.

هدف البحث:تحليل خصائص وأسباب البطالة القسرية المفروضة كنوع جديد للبطالة أفرزته ظروف احتلال العراق عام ٢٠٠٣- لحد الآن .

منهجية البحث: يعتمد هذا البحث على الأسلوب الوصفي المعتمد على البيانات والإحصاءات المتاحة ، للتعرف على مؤشرات البطالة وما طرآ عليها من تغيرات في العراق.

ثانيا : الإطار النظري للبحث - مفهوم وأنواع البطالة:

١- تعريف البطالة:
لا تعتبر البطالة ظاهرة خاصة ببلد ما، بل تعتبر ظاهرة عالمية تتفاوت حدتها من بلد إلى آخر، وذلك تبعا لمعدلات التنمية والتحول التكنولوجي وحجم الاستثمارات، ووفقا لحجم ومعدل نمو السكان، وكذلك طبيعة الحراك السياسي والاجتماعي في البلد. وتوضح الدراسات إن العديد من بلدان العالم المتقدم والنامي تعاني من إشكالية البطالة، ولكن تفاقم حدة البطالة في البلدان النامية كان بارزا بسبب ضعف مقدراتها على خلق فرص عمل كافية تواكب معدلات النمو السكاني المرتفعة فيها، ولقد أخذت الكثير من البلدان بسياسات الإصلاح الاقتصادي والتحول من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق، ما أدى إلى مزيد من البطالة ناهيك عن تخلي هذه البلدان عن سياسة التشغيل التلقائي للخريجين فيها وترك ذلك إلى آليات السوق أي قانون العرض والطلب في سوق العمل، كذلك زاد حجم البطالة بسبب إتباع الأساليب الإنتاجية ذات الكثافة العالية في رأس المال نتيجة التطور العلمي والتكنولوجي السريع، ويعتبر معدل البطالة الذي لا يتجاوز نسبة ٤% من قوة العمل في المجتمع بنسبة طبيعية مسلم بها اقتصاديا[١].

بناءً على ما سبق وقبل الخوض في تفصيلات مشكلة البطالة علينا أن نورد أهم ما تناوله الباحثون من تعاريف مختلفة لمفهومها[٢].

١- البطالة: هي عدم وجود فرص عمل كافية لطالبي العمل.
٢- البطالة: عدم توفر التوظيف الكامل لأفراد المجتمع.
٣- البطالة: كما عرفها (جان باتيست ساي) بتعرقل التداول بسبب وجود كمية من البضائع لا تتمكن من الوقوع على مشترين وعندئذ تتوقف آلات كثيرة عن العمل ويصبح كثير من العمال في حالة بطالة.
٤- وفي نظام سوق العمل الأوربية يعتبر الشخص عاطل عن العمل فيما إذا:
- انتهى عملة ولم يجد عملاً.
- أتم تعليمه أو تدريبه ولم يجد عملاً.
- أُستغني عن خدماته قبل انتهاء عقده ولم يجد عملاً.
- كان يعمل في مهنة أو عند أسرته ما يقل عن ١٤ ساعة في الأسبوع.

---

[١] **الدكتور جمال موسى السراحنة (مشكلة البطالة وعلاجها) ص٢٥– اليمامة ٢٠٠٠.**

[٢] **حسن فاطمة / مشكلة البطالة في مصر – المخاطر والاحتمالات، ص١١، القاهرة، ٢٠٠٠.**

٥- ويعرف قانون التأمين ضد التعطل الصادر في عام ١٩٧٧م في انكلترا المعنى الاصطلاحي للتعطيل بأنه الشخص الذي كان في مقدوره أن يؤدي عملاً ولكن لا يوفق في الحصول عليه.
٦- وتعرف منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه كل من هو في سن العمل ويرغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولا يجده وهكذا نجد أن العاطلين عن العمل هم جميع الأشخاص في الفئة العمرية المحددة (١٥-٦٥) سنه ودخلوا في القوة البشرية ولكنهم دون عمل.

ومن الجدير بالذكر أن هناك فئة جديدة للعاطلين في العراق وهي فئة المعطلون قسراً من خلال نوع جديد للبطالة هو البطالة القسرية المفروضة التي أفرزتها ظروف احتلال العراق عام ٢٠٠٣م لحد الآن. وقد اتسم هذا النوع من البطالة بطابع العنف والإكراه (للطاقات العاملة في المجتمع) و تحويلها إلى (طاقات معطلة قسراً) ويمثلون كل العاملين الذين فقدوا فرص عملهم بشكل قسري مفروض خارج إرادتهم.
يتضح مما سبق أن البطالة في العراق باتت تشمل (طاقات عاطلة وطاقات معطلة قسراً) الأمر الذي أدى إلى تفاقم حجمها بشكل كبير.

٢- أنواع البطالة وتطور أشكالها:

١- البطالة الإجبارية: وتمثل حالة الفرد القادر على العمل (جسمانياً وذهنياً وعقلياً)، ويرغب فيه ويبحث عنه، لكنه لا يجد الفرصة المناسبة أو العمل المطلوب.
٢- البطالة الدائمة: وتوجد حيث تكون أيام التعطل في السنة أكثر من أيام العمل منها وذلك بسبب الإصابة بحوادث العمل وذوي العاهات الدائمة.
٣- البطالة الاجتماعية: والمتمثلة في التعطل المفروض على المرأة بشكل إجباري في الكثير من المجتمعات المتخلفة بقوة العادات والتقاليد.
٤- البطالة القطاعية: وتحدث في قطاعات دون أخرى لسبب إنها تعتمد على مواد أولية غير متوفرة محلياً ويصعب استيرادها من الخارج لأسباب منها عدم توفر الاعتماد المالي اللازم مما يجعل العملية الإنتاجية تتوقف بشكل كلي أو جزئي ريثما يتم تامين المواد اللازمة لها.
٥- البطالة المقنعة: وتحدث عندما لا يقوم العامل باستغلال كامل طاقاته الإنتاجية بشكل أمثل خلال فترة العمل الرسمية وسببها التشغيل الكاذب الغير منتج خاصةً في دوائر الدولة.
٦- البطالة الجزئية: وتمثل اضطرار العامل للعمل في جزء من اليوم أو الأسبوع لعدم وجود عمل دائم.
٧- البطالة الدورية: وهي التي تقع على فترات متباعدة بفعل الأزمات الاقتصادية التي تحدث في أعقاب فترات انتعاش طويلة يترتب عليها انكماش الطلب على العمالة خاصة في دول الاقتصاد الرأسمالي.
٨- البطالة الموسمية: وتنشأ نتيجة تذبذب الطلب على العمل مثل طبيعة العمل في القطاع الزراعي لما يتسم به من موسمية النشاط وكذلك العمل في قطاعات السياحة وتعليب الفواكه والخضر في موسم رواجها.
٩- البطالة الفنية: الناتجة عن عدم توافق التخصص المهني للعاطلين عن العمل مع الوظائف الشاغرة المتاحة وذلك نتيجة التقدم التكنولوجي الذي يطرأ على أساليب الإنتاج أو إحلال الآلة مكان العامل.
١٠- البطالة الانكماشية: الناتجة عن الانكماش النقدي وعدم قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة.

١١- البطالة الاحتكاكية: وهي البطالة الناتجة عن عدم تطابق فرص العمل المتاحة في مكان ما مع خبرات ورغبات العاملين في ذلك المكان وبالعكس بحيث نجد مهن تبحث عن عاملين يشغلوها في مكان معين، وعاملون يبحثون عن مهن تتلاءم وخبراتهم في مكان آخر.
١٢- البطالة الاختيارية: و تمثل حالة الفرد القادر على العمل ولا يبحث عنه ولا يرغب فيه لسبب ما.
١٣- البطالة القسرية المفروضة: وهي شكل جديد للبطالة أفرزته ظروف احتلال العراق عام ٢٠٠٣م - لحد الآن، حيث أصبحت الموارد البشرية بصورة عامة والقوى العاملة بصورة خاصة تحت وطأة تحدي نوع جديد للتعطل، ليس جديداً من الناحية التاريخية، ولكن يبدو أكثر إلحاحا كونه يستهدف (الطاقات العاملة) في المجتمع وليس (الطاقات العاطلة) فيه، بقصد تحويلها الى (طاقات معطلة قسراً)، سواءً عن طريق العنف والتهجير القسري، أو عن طريق فقدان العاملين لفرص عملهم في الدوائر المنحلة أو الدوائر التي تعرضت للتدمير وأسباب أخرى قيدت حرية العمل وتنقل عناصر الانتاج، كل تلك الظواهر وغيرها ساهمت في خلق وتكوين البطالة القسرية المفروضة التي تعد شكلاً جديداً للبطالة في العراق.

ثالثا – الجانب التطبيقي : البطالة القسرية في العراق

١ - ملامح وآثار البطالة القسرية التي تميزها عن اشكال البطالة الاخرى:
تنفرد البطالة القسرية المفروضة بآثار اقتصادية واجتماعية كثيرة تميزها عن أشكال البطالة الأخرى منها:
أ- يمكن التمييز بشكل عام بين شكلين مختلفين للبطالة في العراق وعلى مدى حقبتين مختلفتين من الزمن، أولهما البطالة الاقتصادية المألوفة التي عانى منها العراق قبل وبعد الاحتلال ولحد الآن، وتعود في الغالب إلى أسباب اقتصادية تتعلق بانكماش الاقتصاد وانكماش فرص العمل المتاحة فيه، وهي بذلك يمكن أن تتجلى في (مطاردة عدد كبير من (العاطلين) لعدد قليل من فرص العمل المتاحة في سوق العمل وكان نتاجها طاقات عاطلة كبيرة)، أما الثانية فهي البطالة القسرية المفروضة التي تمثل التعطيل القسري (للطاقات العاملة) في العراق بعد الاحتلال والذي حولها إلى (طاقات معطلة قسراً) وهي بذلك يمكن أن تتجلى في (مطاردة عدد كبير من (العاملين) في سوق العمل وتحاول تعطيلهم بشكل قسري مفروض وكان نتاجها طاقات معطلة كبيرة).
ب- إذا ما أدركنا الفرق بين العاطل والمعطل ، فأن الاول هو من يبحث عن فرصة عمل ولم يجدها لحد الآن ويمثل نتاج البطالة الاقتصادية المألوفة، أما الثاني، فهو لا يبحث عنها، إنما يكون قد فقد فرصة العمل التي كان قد حصل عليها بشكل قسري مفروض خارج عن ارادته، وليس من الانصاف أن نسمي من يُكره على ترك عمله عاطلاً، ولاحتى متعطلاً، والصحيح كونه معطلاً قسراً، ويمثل نتاج البطالة القسرية المفروضة التي ساهمت بخلق فئة جديدة وغير مألوفة للعاطلين في العراق وهي (فئة العاملين المعطلين قسراً).
ت- ان التعطيل القسري الجزئي او الكلي لقوة العمل المستخدمة في القطاعات الاقتصادية المختلفة يؤدي الى توقف انتاج العديد من السلع والخدمات المحلية الامر الذي ينعكس سلباً على قدرة مساهمة تلك القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي قدرتها على تامين الحجم المطلوب من السلع والخدمات المخططة، عليه فإن البطالة القسرية المفروضة تساهم في رفع معدلات التضخم الناجم عن تفوق قوى الطلب الكلي ازاء تراجع قوى العرض الكلي للقطاعات السلعية التي تمثل جانب العرض الحقيقي للسلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع.

ث- إن آثار البطالة القسرية طالت الطبقة المتعلمة واصحاب الكفاءات بشكل خاص في المجتمع الامر الذي أدى إلى فقدان قوة العمل العراقية لشريحة مهمة من مكوناتها التي تتمتع بالكفاءة والقدرة على الابتكار والابداع اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

ج- إن الملاحقة الواسعة لأصحاب رؤوس الأموال وأرباب العمل من خلال أعمال الخطف والسطو المسلح للاستحواذ على اموالهم أضاع فرصة الاستفادة من تلك الأموال التي ضاعت بين استحواذ المنحرفين وبين هروب المتبقي منها خارج العراق.

ح- ان العاطلين الذين يبحثون عن فرصة عمل، ربما يحصلون عليها في المستقبل من خلال البرامج التي تعدها الدولة لمكافحة البطالة، أما المعطلين بسبب العنف، فربما يكون قسم كبير منهم قد تعرض للتصفية الجسدية او الى العوق الكامل، مما افقدهم فرصة العودة الى ممارسة العمل بشكل دائم.

خ- ان المعطلين بسبب التهجير القسري داخل وخارج العراق كانوا قد فقدوا فرص عملهم التي اعتادوا على مزاولتها ويملكون مقومات الاستمرار فيها، لذلك فأنهم الآن أمام تحدي إمكانية العودة الى مواقع عملهم التي ربما تكون قد دُمرت إضافة الى ترددهم الكبير في العودة إليها بسبب ماتعرضوا اليه من عنف واكراه فيها، وبذلك فإن التهجير القسري أدى الى تغيير التوزيع الجغرافي لقوة العمل بسبب تفاوت الوضع الأمني من منطقة الى أخرى.

د- ان التحديات التي تواجه الدولة للقضاء على البطالة القسرية المفروضة تختلف عن التحديات المطلوبة في مواجهة أشكال البطالة الإقتصادية المألوفة الأخرى كون الأولى تمثل مشكلة معقدة ومركبة بسبب تعدد واختلاف أسباب تكوينها التي لها أبعاد دولية وإقليمية مما يجعل القضاء عليها يعتمد على اتفاق تلك الأطراف على تجفيف العنف الذي يمثل السبب الرئيسي في ظهور واستمرار هذا النوع من البطالة في حين ان الأشكال الأخرى للبطالة لا تتطلب أكثر من تبني الدولة لسياسة اقتصادية قادرة على توفير فرص العمل للباحثين عنه من العاطلين.

ذ- البطالة القسرية المفروضة تزيد من حجم الأعباء المطلوبة لامتصاص أعداد العاطلين الذين يعانون من الأشكال الأخرى للبطالة ويقع على كاهل الدولة إيجاد الحلول المناسبة (للعاطلين والمعطلين) أيضا.

ر- ان التعطيل القسري للطاقات العاملة في الاقتصاد ينعكس سلباً على كل القرارات الاقتصادية (الاستهلاك، الإنتاج، الادخار، الاستثمار.. الخ) في حين ان العاطلين لا يؤثرون في تلك القرارات كونهم لا يملكون هذا الدور.

٢- مصادر البطالة القسرية المفروضة في العراق:

أ- تدهور الأمن الاجتماعي وتصاعد أعمال العنف الذي طال قوة العمل العراقية من خلال (القتل والاعتقال والتهجير القسري ...الخ)، مما أدى الى تعطيلها بشكل قسري مفروض بعد ان فقدت قدرة الاستمرار بعملها في ظل تلك الظروف التعسفية.

ب- ان تدمير البنى التحتية التي تمثل التكوين الرأسمالي في الإقتصاد أدى الى تعطل أغلب المؤسسات الإنتاجية والخدمية بعد تعرضها الواسع لأعمال التخريب والإهمال والنهب الذي طال موجوداتها الثابتة حتى بدت مندثرة الى حد بعيد مما أدى الى تعطيل قوة العمل المستخدمة فيها بشكل قسري مفروض.

ت- فقدان العديد من العاملين لفرص عملهم التي كانوا قد حصلوا عليها في الدوائر المنحلة التي طالت دوائر ووزارات عديدة في هيكل الدولة العراقية.

ث- استحواذ القطاعات العسكرية على العديد من مواقع العمل والإنتاج وتحويلها الى مقرات أمنية خاصة بها، أدى الى تعطيل العمل في تلك المواقع بشكل كامل.

ج- أن أعمال الاعتقال والسجن الواسعة التي طالت قوة العمل النشيطة (الشباب خاصة) أدت الى تعطيلها بسبب تواجد العاملين من هؤلاء في السجون والمعتقلات أكثر من تواجدهم في مواقع العمل.
ح- تزايد أعداد القتلى والمعوقين بسبب أعمال العنف والأنشطة العسكرية أدى الى خروج تلك الفئات عن دائرة العمل بشكل دائم بسبب فقدانهم قدرة الأداء والاستمرار فيه.
خ- أدى الفساد الإداري والمالي الى انتشار ظاهرة الاستقطاب الإجتماعي الذي افقد الكثير من العاملين لفرص عملهم لاعتبارات جهوية ضيقة.
د- قلة ساعات وأيام العمل المتاحة خلال السنة بسبب تزايد ساعات حظر التجوال الرسمي و تزايد أيام العطل الرسمية والمناسبات الدينية والسياسية التي باتت تستحوذ على أيام عديدة من السنة ناهيك عن الإجراءات الأمنية المشددة قبل وأثناء وبعد كل مناسبة من تلك المناسبات والتي غالباً ما يمنع فيها التجوال بشكل كامل، أدى الى انحسار ساعات العمل المطلوبة بشكل كبير نتيجة الهدر المبالغ فيه لوقت العمل المنتج.
ذ- هدر وقت العمل المخصص للموظفين والعاملين في القطاعات الأخرى بسبب حركة الزحام الناجمة عن كثرة السيطرات الأمنية وإلغاء بعض الشوارع العامة إضافة الى حركة المواكب الرسمية الواسع.
ر- ارتفاع تكاليف الإنتاج الناجم عن ارتفاع مستلزمات الإنتاج خاصة أسعار المنتجات النفطية التي توفر عنصر الطاقة البديل عن التيار الوطني الحكومي الذي بات مفقوداً بشكل شبه كامل، أدى الى توقف العديد من المصانع والورش الإنتاجية عن العمل وتسريح العاملين فيها وبأعداد كبيرة.

٣ - الأسباب العامة لتفشي البطالة في الاقتصاد العراقي:

أ- لعل البطالة القسرية المفروضة ساهمت بشكل كبير في رفع معدلات البطالة وزيادة حدتها في العراق بعد أن أصبحت تضم في فئاتها ليس (فئة العاطلين) فحسب إنما (فئة العاملين المعطلين قسراً) بعد الاحتلال.
ب- فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الإجتماعي بالقدر المناسب وتراجع الكفاءة والأداء الإقتصادي وبالتالي محدودية فرص العمل الجديدة في الاقتصاد.
ت- تخلي الدولة عن سياسة تشغيل الخريجين كل عام ترتب عليه إقصائهم لسنوات طويلة.
ث- قصور حجم الإستثمار اللازم لخلق فرص عمل كافية لاستيعاب قوة العمل المتاحة على الرغم مما تبذله الدولة من تسهيلات بهدف جذب الإستثمار المحلي والعربي والأجنبي إلا ان تلك التسهيلات لم تكن موفقة بسبب غياب المناخ الإستثماري الجاذب، وقد بينت بعض الدراسات ان تكلفة الإستثمار في العراق مرتفعة مقارنة مع الدول المجاورة وتصل الى ٥٠%[٣] من التكلفة الإجمالية بسبب الفساد المالي والإداري الذي ساهم بشكل مباشر الى تدفق رأس المال العراقي الى خارج البلاد مما جعل العرض لا يخلق الطلب عليه.
ج- ارتفاع معدل البطالة مقابل انخفاض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ففي الوقت الذي بلغ فيه معدل البطالة ٥٠%[٤] من مجموع العراقيين، فإن نسبة مساهمة القطاعات السلعية (عدا النفط) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز ٣٠% من مكوناته[٥] عام ٢٠٠٦.

---

[٣] **الدكتور مهدي الحافظ / وزير تخطيط سابق/ وثائق أعمال ندوة التضخم / بغداد /٣٠-٩-٢٠٠٦.**

[٤] **الدكتور علي بابان / وزير التخطيط / وثائق أعمال ندوة التضخم / بغداد / ٣٠-٩-٢٠٠٦.**

[٥] **الجهاز المركزي للإحصاء / الحسابات القومية لعام ٢٠٠٦.**

ح- نقص المهارات والكفاءات اللازمة لقوة العمل العراقية التي تؤهلها للحصول على فرص عمل مناسبة سواء في الأسواق المحلية او الاجنبية في ظل ثورة المعلومات والتقدم العلمي والتكنولوجي الهائل الذي يسود العالم حالياً، وهذا أدى الى وجود خلل هيكلي بين العرض والطلب على أنواع معينة من اليد العاملة والمهارات مما ساهم في تفاقم حدة البطالة في العراق.
خ- الخلل في سياسات التعليم الناجم عن فتح باب القبول الجامعي على مصراعيه دون النظر الى الاحتياجات الفعلية لسوق العمل وأصبحت تتخرج أعداد كبيرة من مراحل التعليم المختلفة في تخصصات عديدة وبأعداد كبيرة لا يحتاجها سوق العمل.
د- ضعف مفاهيم ثقافة العمل الحر بين أفراد المجتمع حيث يعتمد الكثير منهم على الدولة في شؤون حياتهم معتمدين على ثقافة العمل في النظام الاشتراكي ويحجمون عن العمل في القطاع الخاص.
ذ- انكماش الطلب العربي والأجنبي على العمالة العراقية نتيجة تبني أغلب الدول العربية والأجنبية سياسة الإحلال الوطني مكان العمالة الوافدة بالإضافة الى منافسة العمالة الآسيوية.
ر- تشغيل الأطفال دون سن العمل ادى الى مزاحمتهم للعمالة البالغة في سوق العمل.
ز- الإعتماد على العمالة الوافدة من الخارج خاصة في القطاع الخاص بسبب انخفاض اجورهم عن الاجور التي يطلبها العاملون من العراقيين أدى الى انكماش في فرص العمل المتاحة في الاقتصاد[٦].

٤ - تطور الحجم الكلي للبطالة في الاقتصاد العراقي

لقد أصبحت اشكالية البطالة ظاهرة متأصلة في الاقتصاد العراقي الذي ما فتئ يعاني من كل أشكال البطالة المألوفة اقتصاديا بسبب سلسلة الحروب والأزمات المتعاقبة التي مر بها العراق خاصة خلال الحقبة الزمنية الممتدة من عام ١٩٨١ حتى احتلاله عام ٢٠٠٣ لحد الآن وكان نتاجها طاقات عاطلة كبيرة إلا أن شكلاً جديداً للتعطل في العراق بدأ ينمو و يتكون في هذا الاقتصاد بعد الاحتلال بسبب البطالة القسرية المفروضة التي استهدفت (الطاقات العاملة) فيه وحولتها الى (طاقات معطلة قسراً) وبالتالي فإن حجم البطالة في العراق يمكن ان يمثل حاصل جمع أعداد العاطلين بسبب تفشي الأشكال المختلفة للبطالة الإقتصادية المألوفة مضافاً إليه أعداد المعطلين قسراً لأي سبب من الأسباب وإذا كنا لا نتملك بيانات دقيقة عن حجم هذه الظاهرة فأن المهتم والمتابع لابد له أن يقر ان حجم البطالة الحقيقي في العراق كان قد تجاوز الأرقام المنشورة عنها البالغة (١٧,٥) كما مبين في الجدول رقم (١) أدناه:

جدول (١) معدلات البطالة للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٦)

الجنس	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
ذكـــور	٣،٢٠	٢٩،٤٠	١٩،٢٢	١٦،١٦
إنـــاث	١٦،٠٠	١٥،٠٠	١٤،١٥	٢٢،٦٥
مجموع	٢٨،١٠	٢٦،٨٠	١٧،٩٧	١٧،٥٠

المصدر: مسح التشغيل والبطالة – الجهاز المركزي للإحصاء / ٢٠٠٦

نلاحظ من الجدول أعلاه ان معدلات البطالة جاءت بشكل متوالية عددية بحيث بدأت تنخفض بمعدل متوازن من سنة ٢٠٠٣ حتى سنة ٢٠٠٦ وبالشكل التالي: (من ٢٨،١٠ الى ٢٦،٨٠/ الى ١٧،٩٧ الى ١٧،٥٠) على التوالي، ان هذه النسب ان صحت فإنها تدل على كفاءة أداء الاقتصاد

[٦] **الدكتور نزار ذياب / العمالة الوافدة / أوراق بحثية / جامعة الانبار – ٢٠٠٧.**

وتعافيه، وبما أن الحقيقية تشير إلى عكس ذلك، فأننا نعتقد ان تلك البيانات جاءت عن طريق مسوحات محدودة ومتواضعة الى حد كبير، خاصة وان هذه الأرقام تشير إلى أن معدل البطالة كان في عام ٢٠٠٣ (٢٨،١٠) وجميعنا نعرف ان العراق تعرض في هذا العام الى أوسع هجوم عسكري أدى الى احتلاله، حتى ان شوارع المدن أصبحت خالية من كل شيء إلا من الآليات والقوات العسكرية ولنا ان نتصور ما هي الآليات المعتمدة في إجراء هذا المسح وما هي المناطق التي تقصاها في ظل تلك الظروف القائمة عام ٢٠٠٣؟ هذا بالإضافة الى ان هذه الارقام تتضارب مع تصريحات المسؤولين والمعنيين في الشأن الاقتصادي إذ يؤكد بعضهم على أن العراق يعاني من معدلات بطالة خطيرة بلغت ٤٥-٥٠% من مجموع العراقيين والبعض يضيف إليها تقديرات البطالة الناقصة التي تعد ضمن تقديرات البطالة الفعلية في قوة العمل[٧]، الامر الذي يؤكد على ان بعض الأرقام والبيانات الواردة في المجموعة الإحصائية للسنوات الماضية كانت مستنده الى بعض التوقعات والاستطلاعات المحدودة مما يجعلها غير كافية لتحليل أياً من الظواهر الاقتصادية بشكل دقيق [٨]. وتشير تقارير المنظمة الدولية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للصليب الأحمر للفترة من (٢٠٠٥-٢٠٠٧) إلى أن:

عدد المهجرين خارج العراق ٢،٨٩٣ مليون نسمة، عدد المهجرين داخل العراق ٢،٨٥٠ مليون نسمة، أعدد القتلى ١،١٥٠ مليون نسمة، أعداد المفقودين ٠،٧٥٠ مليون نسمة، عدد المعوقين ٣،٣٧٥ مليون نسمة، عدد طالبي اللجوء خارج العراق من العراقيين ١،١٠٠ مليون نسمة.

إن حصيلة مجموع الأرقام للفئات أعلاه تساوي (١٢،١١٨) مليون نسمة وهذا الرقم يشكل أكثر من ثلث مجموع السكان في العراق البالغ (٢٨،٨١٠،٤٤١) نسمة. وعند تطبيق هذا المجموع على ذات النسب الواردة في الهرم السكاني للعراق كما يبين في الشكل رقم (١) أدناه:

شكل رقم (١) الهرم السكاني في العراق عام ٢٠٠٦

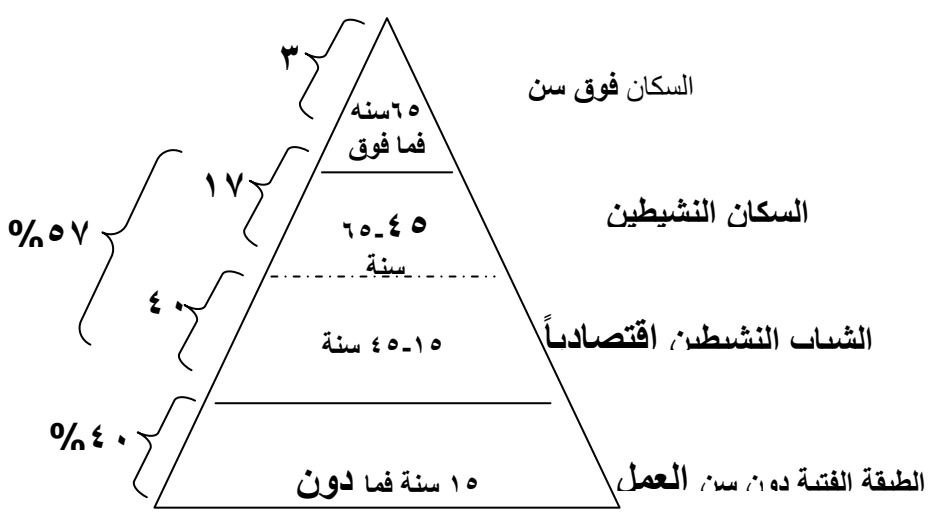

[٧] **الدكتور علي بابان – مصدر سابق.**

[٨] **الدكتور مهدي الحافظ – مصدر سابق.**

يتضح ان ٥٧% منهم في سن العمل ضمن الفئة العمرية (١٥-٦٥) سنة، في حين يمثل السكان دون سن العمل ضمن الفئة العمرية (١٥ سنة) نسبة ٤٠% من هؤلاء وتنحسر نسبة السكان فوق سن العمل (٦٥ سنة فما فوق) الى ٣% من مجموع تلك الفئات وهذا يعني ان قوة العمل العراقية قد فقدت جزءاً مهما وحيوياً من مكوناتها خاصة وان اغلب مكونات هذه الفئات من الشباب ومن الطبقة الفتيه التي تمثل الرصيد البشري الاحتياطي لقوة العمل العراقية.

مما سبق يتضح ان الإقتصاد العراقي بات يعاني من أشكال مختلفة للبطالة (وطاقات عاطلة كبيرة وطاقات معطلة أخرى) وكذلك العاملين في ظل بطالة مقنعة خاصة في دوائر الدولة وفي ظل بطالة ناقصة بسبب التعطل الجزئي أو الكلي في المؤسسات ألخدمية و الإنتاجية وأسباب أخرى عديدة من ضمنها قلة ساعات وأيام العمل المتاحة بسبب تزايد ايام العطل والمناسبات خلال السنة بشكل ملحوظ ويبين الجدول رقم (٣) أدناه معدلات العمالة الناقصة حسب المحافظة والجنس.

جدول (٣) البطالة الناقصة الظاهرة حسب المحافظة والجنس لسنة ٢٠٠٦

المحافظة	ذكـــر	أنثـــى	المجمـوع
نينوى	٢٦،٢٨	٦٥،١٣	٣١،٥٥
كركوك	٣٠،١٤	٦١،٦٩	٣٦،٩٣
ديالى	٣١،٦٧	٦٩،٦٩	٣٦،١٩
الأنبار	....	....	....
بغداد	٤٠،٣٨	٦٩،١٢	٤٥،٦٣
بابل	٣٢،٢٩	٦٦،٦٦	٤٥،٠١
كربلاء	٣٤،٢١	٦١،٩١	٣٧،٧٤
واسط	٢٤،٦٣	٦٤،٣٩	٣٣،٨٦
صلاح الدين	٣٥،٩٠	٧٦،١٣	٤٦،٣٢
النجف	١٩،٨٤	٤٢،١٣	٢٣،١٤
القادسية	٣٢،٠٩	٦٥،٨٩	٣٨،٩٤
المثنى	٢٤،٦٩	٦٧،٩٢	٣١،٦٧
ذي قار	٣٣،٦٩	٧٨،٣٥	٣٩،٠٧
ميسان	٢٤،٨٧	٦٥،٠٩	٢٨،١٦
البصرة	١٣،٠١	٥٨،٦٩	١٨،٩٢
سليمانية	٣٧-٥١	٧٢-٩٤	٤٥-٤٩
المجموع	٣٠،٨٥	٦٦،٩٢	٣٧،٨٣

المصدر: مسح التشغيل والبطالة / الجهاز المركزي للإحصاء / ٢٠٠٦

تشير البيانات في الجدول رقم (٣) اعلاه الى ارتفاع معدل الاستخدام الناقص لقوة العمل وخاصة بين النساء بمعدل (٦٦،٩٢) والرجال بمعدل (٣٧،٥٣) ونعتقد ان النسب الحقيقية هي أعلى بكثير من المعدلات المذكورة بسبب صعوبة إجراء مسح حقيقي قادر على الوصول الى كل الأفراد الذين يمارسون العمل بشكل جزئي في الوقت الحاضر، وفي كل الأحوال فإن تلك المعدلات للاستخدام الناقص تدرج ضمن إحصاءات البطالة الفعلية في قوة العمل الناشطة اقتصادياً بالرغم من حصول العاملين فيها على اجر لكن يعد هامشياً.

رابعا - التحديات التي تواجه الدولة لإيجاد حلول لمشكلة البطالة في العراق:

أ- التحديات الأمنية:

لعل التحدي الكبير والمهم الذي يواجه الدولة منذ احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ - لحد الآن هو التحدي الأمني و تراجع الشعور بالمواطنة والولاء للقانون مقابل الولاء للعشيرة والطائفة والإقليم (على حساب الوطن الأم) وتشير بعض الدراسات الى ان تحقيق الرفاه الإقتصادي والإجتماعي لا يتأثر (بالعمق التاريخي ولا بالموارد الاقتصادية ولا بنوع الديانة ولون البشرة) إنما يتأثر (بإستتباب الأمن واحترام القانون والرغبة بالعمل الطوعي والأداء الأمين وقبول الآخر والإيمان بالقيم الإنسانية .. الخ)[٩].

ولقد لاحظنا ما حدث من تدمير لمنجزات الوطن في العراق عندما تراجع الشعور بتلك القيم حتى أصبحت قوة العمل تدمر نفسها بنفسها لان العنف الذي طال الجزء الأكبر منها كان حقيقة بفعل الجزء الآخر وليس بفعل الطبيعة بالتأكيد ،عليه فإن مسألة استقرار الأمن

[٩] **أيمن وكر / رئيس معهد فريزر الكندي/ دراسة الرخاء الاقتصادي في بعض الدول/٢٠٠٧.**

وتحقيق السلم الاجتماعي يعد شرطاً ضروريا وحاسماً في معالجة مشاكل الاقتصاد وفي مقدمتها البطالة القسرية، وقد وجد ان تطبيق متطلبات الإصلاحات الاقتصادية عامل مهم، ولكن العمل الأكثر أهمية هو تطبيق سيادة القانون[١٠].

ب- التحديات المتعلقة بحجم قوة العمل ومن خصائصها:

أ- الزيادة المستمرة في إعداد الوافدين الجدد لسوق العمل:

تشير البيانات الإحصائية المتاحة الى ان معدل النمو السكاني السنوي في العراق بلغ بحدود٣% من مجموع السكان البالغ (٢٨،٨١٠،٤٤١) مليون نسمة عام ٢٠٠٦ ويبين الجدول رقم (٣) أدناه اتساع فئة السكان النشيطين اقتصادياً الى ٥٧% وفئة السكان دون سن العمل الى ٤٠% في حين تنحسر فئة السكان فوق سن العمل الى ٣% وهذا يعني ان العراق يعد من البلدان النشيطة اقتصادياً وذو قاعدة عريضة من الطبقة الفتيه التي تمثل الرصيد البشري لقوة العمل العراقية وترفدها بأعداد متزايدة من الوافدين الجدد الى سوق العمل سنوياً .

جدول رقم (٣) توزيع السكان حسب فئات العمر والجنس لعام ٢٠٠٦

فئات العمر	الذكور	الإناث	المجموع
١٥-١	٦٣٤٩٦٠٠	٦٠٦٩٠٦٢	١٢٤١٩١٦٢
٣٠-١٥	٤٠٨٣٤٦٨	٣٩٦٨٠٦٤	٨٠٥١٥٣٢
٤٥-٣٠	٢٣٤٦١٦٩	٢٣٨٥٨٠٧	٤٧٣١٩٧٦
٦٥-٤٥	١٣٤٣٣٧٣	١٤٥٣٨٩٠	٢٧٩٧٢٦٣
٦٥- فما فوق	٣٧٠٥٩٧	٤٣٩٩١١	٨١٠٥٠٨
المجموع	١٤٤٩٣٢٠٧	١٤٣١٧٢٣٤	٢٨٨١٠٤٤١

المصدر: مسح التشغيل والبطالة / الجهاز المركزي للإحصاء / ٢٠٠٦

وإذا ما رجعنا الى التركيب العمري في الجدول رقم (٣) اعلاه نلاحظ ان الفئة العمرية الفتيه (١٥ سنة فما دون) يمكن ان ترفد الفئة العمرية للسكان النشيطين اقتصاديا في سن العمل (١٥-٦٥سنة) بما يقارب ٣% سنويا أي ما يعادل (٧٥٠) ألف نسمة سنوياً وضعف هذا العدد في السنة التالية وهكذا في السنوات اللاحقة، وبذلك ستكون الزيادة المستمرة في حجم قوة العمل خلال الخمس سنوات القادمة بحدود (٣،٧٥٠،٠٠٠) نسمة وإذا كانت إشكالية البطالة قائمة بهذه الحدة حاليا، فان الوضع في المستقبل ومع استمرار تدفق أعداد متزايدة من السكان في سن العمل سنويا سيجعلها اكثر تعقيداً، مما يتطلب من الدولة اذا ما أريد الحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعي ومنع تفاقم المشكلة، تحقيق تقدم ملموس في الوضع الاقتصادي والتنموي بما يتناسب وتوفير فرص عمل اكثر حتى تتمكن من تخفيض معدلات البطالة بشكل ملموس، ويبين الشكل رقم (٢) أدناه فجوة العمل المتوقعة بين فرص العمل الثابتة والزيادة المستمرة في أعداد الوافدين الجدد لسوق العمل .

[١٠] **الدكتور كمال البصري/ مستشار اقتصادي/ أوراق بحثية/ ضعف الأداء الاقتصادي / ٢٠٠٦.**

شكل رقم (٢) فجوة العمل المتوقعة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩

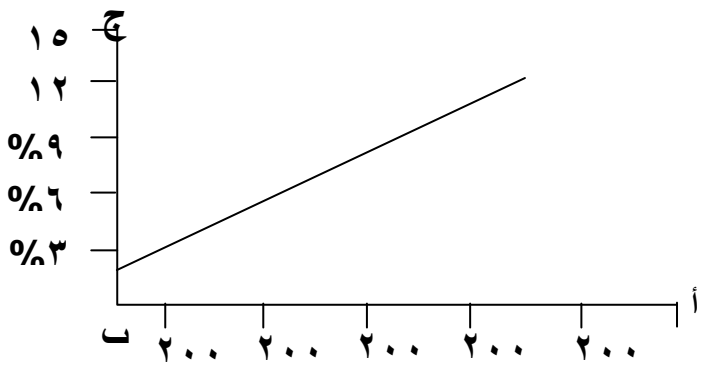

ب- ضعف القدرات الفنية والتدريبية للعمالة العراقية:

لابد من الإشارة إلى أن إنتاجية العمل في العراق منخفضة ، مقارنة مع دول الجوار وبناءا على هذا فأن رفع القدرات الفنية التاهيلية للعامل العراقي حتى تزداد إنتاجيته ويصبح قادر على المنافسة سواء محليا او عالميا تعد من ابرز التحديات الراهنة، ويتم ذلك باستخدام الأساليب الحديثه في التدريب بما يتناسب مع حاجات السوق.

٣- عدم كفاءة النظام التعليمي في العراق بكافة مستوياته:

يحتاج النظام التعليمي في العراق الى تحديث وتطوير حتى يمكن رفع قدرات الطلاب علميا وفنياً، ويمكن تحديد محاور علمية وعملية للتطوير في النقاط التالية :

- تطوير أساليب وطرق التعليم: يستلزم الأمر إحداث تغيرات جوهرية في أساليب وطرق التعليم وتحويلها من الاساليب التي تعتمد على الحفظ والتلقين الى الأساليب التي تنمي القدرة على البحث والإبداع والابتكار.
- تطوير المناهج التعليمية: يستلزم العمل على تطوير وتحديث المناهج والبرامج الدراسية وتنقيتها مما هو غير مفيد او ما هو مكرر والعمل على إدخال المقررات الحديثة التي تتماشى مع العصر ومتطلباته والقادرة على تنمية قدرات ومهارات الخريجين.
- ربط السياسة التعليمية باحتياجات سوق العمل: ويتم ذلك عن طريق الدراسات العلمية والميدانية للاحتياجات الفعلية للسوق المحلي من العمالة (أعدادها – تخصصاتها – نوعياتها) في الوقت الحاضر والمستقبل على ضوء التغيرات الإقتصادية والتكنولوجية.
- تعميق فكرة العمل الحر وتقليل مخاطرها من خلال دعم المشروعات الصغيرة وتوعية العاملين على أهمية وجدوى العمل في القطاع الخاص وعدم اعتمادهم على الدولة في تسيير شؤونهم صحياً وثقافياً ومعيشياً خاصة بعد التحولات الجديدة في العراق.

٣ - التحديات الاقتصادية:

- ضعف الإستثمار والمناخ الاستثماري: لعل أهم ما يعيق مواجهة إشكالية البطالة في العراق هو حجم الإستثمارات الذي لازال قاصراً عن خلق فرص عمل كافية، بسبب حالة اللا استقرار القائمة في العراق منذ احتلاله عام ٢٠٠٣ ولحد الآن، اضافة الى عدم وضوح القرارات في مجال الإستثمار وعدم وجود الشفافية الإقتصادية ناهيك عن عدم وجود المناخ

الكلي المناسب للإستثمار بدءاً من البنية التحتية وإنتهاءاً بالسياسات المالية والنقدية والضريبية والمصرفية وعدم وجود الأسواق المالية مما جعل العراق بلداً طارداً للإستثمار بدلا من أن يكون جاذباً له.

- ضعف الصادرات والقدرة التنافسية في الأسواق العالمية: ان تراجع أسعار النفط يجعلنا نفكر فعلاً في زيادة الإيراد الغير نفطي من خلال بناء بنيه إنتاجية قادرة على تحقيق نتاج لصناعات جديدة ومتميزة وبأقل التكاليف وبالسعر المنافس بدلاً من الاعتماد الكلي على الايراد النفطي، ومن هذا المنطلق لابد من إعادة هيكلية الإقتصاد العراقي بما يتناسب مع زيادة الصادرات من السلع الإنتاجية المصنعة وهذا ما يساهم في زيادة الإنتاج وتهيئة الظروف المناسبة لخلق فرص جديدة لتشغيل العاطلين والمعطلين عن العمل.
- ضعف بنية الناتج المحلي الإجمالي: أدت السياسات الاقتصادية السابقة وبسبب سلسلة الحروب والأزمات التي مر بها العراق اعتباراً من عام١٩٨٠ ولحد الآن الى ضعف بنية الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٥) أدناه إذ تشير الحسابات القومية الى اعتماد الاقتصاد العراقي في السنوات الأخيرة (٢٠٠٤-٢٠٠٥) على قطاع النفط وحده حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ٦٣،٢% بعد ان كانت ١٨،٧% تقريباً وحصل عكس ذلك بالنسبة الى الزراعة حيث تغيرت النسبة من ١٣،٨% الى ٧،١% والصناعة من ١٢،٨% الى ١،٥% بالمقارنة مع عام ١٩٨٨ ان النسب المتدنية لمساهمة القطاعات السلعية عدا (النفط) تعكس حالة الركود الاقتصادي وعدم قدرة الإقتصاد على خلق فرص جديدة للعمل، لذلك فإن إنعاش هذا الإقتصاد يجب ان يتم من خلال إعادة الحياة الى المؤسسات الإنتاجية المعطلة والتوسع فيها بهدف تامين حاجة المجتمع من السلع والخدمات من جهة وامتصاص البطالة من جهة أخرى.

جدول رقم (٥) الناتج المحلي الإجمالي – النسبة المئوية لمشاركة القطاعات الاقتصادية المختلفة

السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقلع	الصناعة	التشييد والبناء	الكهرباء والماء	النقل والمواصلات	تجارة الجملة والمفرد	البنوك والتأمين	ملكية دور السكن	الخدمات الإجتماعي	المجموع
١٩٨٨	١٣،٨	١٧،٧	١٢،٨	٧،٤	١،٥	٦،٣	١٢،٢	٦،٣	٣،٣	١٨،٤	١٠٠
٢٠٠٤	٣٠،٧	٦٢،٩	١،٦	٠،٩	٠،٥	٧،٦	٦،٣	١،٤	٠،٧	١٠،٧	١٠٠
٢٠٠٥	٧،١	٦٣،٢	١،٥	٠،٩	٠،٤	٧،٤	٦،٣	١،٣	٠،٤	١١،٨	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء / الحسابات القومية لعام ٢٠٠٦

- تشوه هيكل العمالة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية: إذا كان قطاع النفط يساهم لوحده بنسبة تقارب ٧٠% من مكونات الناتج المحلي الإجمالي فإنه لا يساهم في تشغيل قوة العمل إلا بنسبة لا تتجاوز ٢% [١١] منها، مما يعني ان ٩٨% من قوة العمل باتت تستوعبها قطاعات لا تتعدى مجمل مساهماتها نسبة ٣٠% من مكونات ذلك الناتج، وإذا ما استبعدنا قطاع النفط من معادلة تركيب الناتج المحلي الإجمالي ترتفع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الى نسبة تزيد على ٦٠% منه، الامر الذي يؤشر عدم

[١١] د. مظهر محمد صالح/البنك المركزي العراقي/الاتجاهات الراهنة للتضخم/مجلة الإصلاح الاقتصادي ص٢٠ العدد الأول/٢٠٠٦.

قدرة الاقتصاد على تحقيق الاستخدام المنتج لقوة العمل المتاحة كونه اقتصاداً خدمياً ضعيف الانتاج.

- تزامن التضخم والبطالة: من المعروف إقتصادياً ان هناك علاقة عكسية دائمة بين معدل مرتفع للتضخم ونسبة منخفضة للبطالة وبالعكس إلا ان الإقتصاد العراقي اتسم خلال السنوات الثلاث الماضية بمعدل تضخم مرتفع بلغ متوسطه السنوي ٧٦% لشهر آب ٢٠٠٦[١٢] رافقته معدلات مرتفعة للبطالة بلغت ٥٠% من مجموع العراقيين، إن تزامن التضخم والبطالة بهذه المعدلات المرتفعة في الإقتصاد العراقي يعني دخوله مرحلة الركود التضخمي أي ان إشكالية التضخم لم تعد هي الإشكالية الوحيدة في هذا الإقتصاد إنما رافقتها حالة من الكساد وانخفاض معدلات التشغيل والنمو، وينبغي التأكيد هنا على ان التضخم قد ولد تفاوتاً في توزيع الدخول بين شرائح المجتمع المختلفة وانخفاض في مستوى تشغيل الطاقات الإنتاجية وبالتالي تناقص فرص العمل.
- إعادة اعمار البنى التحتية وشحّة التخصيصات الاستثمارية: تعد البنى التحتية المادية من أساسيات التكوين الرأسمالي الثابت والتي غدت مندثرة الى حد بعيد بعد تعرضها الى التخريب والإهمال بسبب الحروب والصراعات الإقليمية التي نشبت في العراق خلال الفترة الزمنية من عام ١٩٨١ حتى احتلاله عام ٢٠٠٣ ولحد الآن. لذا فإن إعادة تأهيلها يتطلب تكاليف على وفق الأسعار الدولية الجارية تعادل خمسة أضعاف قيمتها عام ١٩٨٠ والتي بلغت ٣٥ مليار دولار مما يعني ان قيد النهوض الشامل بها يتطلب مبالغ بين ١٥٠-٢٠٠ مليار دولار[١٣]، وهذا ما يعد قيداً كبيراً على الموازنة المالية للدولة وعلى قدرة الاقتصاد من خلق فرص جديدة للعمل.
- قلة الموارد وعجز الموازنة المالية: عند النظر الى التخصيصات الإستثمارية الواردة في جداول الموازنة العامة للدولة للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ سنجدها قليلة وغير كافية وإن هناك فجوه استثمارية بالنسبة الى النفقات الضرورية المخططة والتي تقدر بـ (١٨٧،٧ مليار دولار) للفترة من ٢٠٠٦ الى ٢٠١٠. وللوقوف على مقدار الفجوة الإستثمارية من الضروري إحتساب مقدار التخصيصات الإستثمارية الفعلية للأعوام ٢٠٠٦-٢٠١٠ لكافة القطاعات والتي تساوي (٦٦،٨ مليار دولار) ومنها نستنتج إن العجز في التخصيصات الاستثمارية يبلغ (١٢١،٤٢) مليار اي ما يعادل ٦٥% من مجموع النفقات الضرورية المخططة كما مبين في الجدول رقم (٦) أدناه[١٤].

جدول رقم (٦) تقدير الاحتياجات الاستثمارية للسنوات ٢٠٠٧-٢٠١٠ (مليار دولار)

النفقات الاستثمارية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	المجموع
مجموع النفقات الاستثمارية المخططة	١٤،٩	٤٣،١	٤٥،٥	٤٩،٧	٤٩،٥	١٨٧،٧
مجموع النفقات الاستثمارية المخصصة	٦،٢٦	١٠،٠٥	١٥،٦٢	١٤،٣٥	٢٠،٠٠	٦٦،٢٨

المصدر: تقديرات معدلة لتقدير الاحتياجات الإستثمارية المعدة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والوزارات الأخرى / كانون الأول ٢٠٠٢

[١٢] **الأرقام القياسية لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية / ٢٠٠٦.**

[١٣] **الدكتور مظهر محمد صالح – مصدر سابق – ص٢١.**

[١٤] **الدكتور كمال البصري / سابق.**

- تفوق نمو القطاعات السلعية على حساب القطاعات الإنتاجية: إن سيادة قطاع الخدمات الهامشية في مكونات النشاط الإقتصادي باتت معروفة في تأثيراتها السلبية على تكوين وتركيب سوق العمل العراقية والقدرة على التوظيف المنتج، إذ ان نسبة الاستخدام الناقص فيها تزيد عن ٢٢%[١٥] من مكونات قوة العمل وهي على الرغم من ذلك تدرج ضمن إحصاءات البطالة الفعلية في قوة العمل بسبب تقاضي العاملين فيها دخل هامشي يجعلها دون مستوى خط الفقر البالغ ٢$ يومياً، وتشير بعض البيانات إلى ان (نسبة الأسر التي تعاني من الفقر المدقع في العراق بلغ ١١% والأسر التي تعاني من الفقر المطلق بلغ ٤٣% [١٦] من مجموع العراقيين)، هذا اذا ما علمنا ان قطاع الخدمات الهامشية لا يضم سوى مهن ونشاطات تنتمي الى خدمات ضعيفة الإنتاجية وتستوعب في كل الأحوال ٥٠% من قوة العمل الإجمالية[١٧] في قطاع الخدمات، الأمر الذي يؤشر مدى تغلغل قطاع الخدمات ضعيفة الإنتاجية في جسم الإقتصاد العراقي وقدرته على الاستيعاب المستمر لقوة العمل وتعطيلها في آن واحد.
- التوزيع غير العادل للدخل والثروة وفرص العمل: ينبغي مناقشة مسألة مهمة ارتبطت بشكل مباشر مع تفاقم حدة البطالة في الاقتصاد العراقي وهي مسألة التفاوت في توزيع الدخل وفرص العمل بين شرائح المجتمع المختلفة، لذلك فإن منطق العدالة يشير الى ضرورة إتاحة الفرصة لكافة شرائح المجتمع للحصول على فرص متساوية في العمل والعيش، وهكذا يتطلب مناقشة جميع ما أفرزته حقبة الحرب والاحتلال من آثار اجتماعية واقتصادية نتجت عن ظروف غير طبيعية وخلقت بيئة إقتصادية استغلها البعض للإثراء والسيطرة على نسبة مهمة من ثروة المجتمع.
- الموقف غير الحاسم من تبني آليات الاقتصاد الحر: ان المتابع والمهتم بالشأن الإقتصادي العراقي يصعب عليه تحديد نوع النظام الإقتصادي المعتمد في العراق (الإقتصاد الحر أو المخطط او المختلط) بسبب حالة الفوضى وتعدد مراكز القرار الاقتصادي خاصة ما يتعلق بالسياسات التي تعود الى تجزئة الإقتصاد (محافظات، أقاليم، فدراليات) مما يلحق ضرراً كبيراً بالاقتصاد الوطني، عليه لابد من تحديد قاعدة الانطلاق نحو نظام إقتصادي محدد بدلاً من حالة الانتظار الذي يمثل المسافة بين ما هو قائم وبين ما يمكن أن يكون، خاصة وأن أنظمة وقوانين العمل تختلف كلياً بين نظام إقتصادي وآخر مما يجعل قوة العمل الوطنية في حالة انتظار وتخبط لحين تبني أياً من الأنظمة الاقتصادية المطلوبة.
- دعم القطاع الخاص: رغم التأكيد الذي تبديه الحكومة للقطاع الخاص لا نجد في الموازنة المالية للدولة عام ٢٠٠٦ مؤشرات خاصة بالدعم المالي (باستثناء القروض الصغيرة) والتي بلغ مجموع قيمتها مليار و٧٨٨ مليون دينار عراقي[١٨] أي ما يعادل مليون ونصف دولار وهو مبلغ ضعيف لا يتناسب مع درجة الطموح خاصة في ظل الحجم الكبير للبطالة في العراق، لذلك ينبغي على الدولة ان تدرس بشكل جدي مسألة زيادة الاستثمارات في هذا القطاع وتمكينه من الارتباط بالقطاع الخاص الأجنبي في تنفيذ مشاريع محددة يمكن أن تساهم في خلق فرص عمل جديدة لاستيعاب العاطلين خاصة من الخريجين والشباب.

---

[١٥] **الدكتور مظهر محمد صالح – مصدر سابق – ص٢١.**

[١٦] **الجهاز المركزي للإحصاء/ مسح ميزانية الأسرة/٢٠٠٣.**

[١٧] **الدكتور مظهر محمد صالح – مصدر سابق – ص٢١.**

[١٨] **الدكتور كمال البصري – مصدر سابق – ص٧.**

- القضاء على الفساد الإداري والمالي وحفظ المال العام: يعد الفساد بكل أشكاله عقبة كبيره في تحقيق طموح المجتمع، وإذا ما اتسعت دائرته فإنه سينعكس سلباً على التنمية الإقتصادية برمتها في البلاد، وإن ما نراه ونشهده اليوم من نهب وهدر للمال العام في العراق يوحي بشكل أكيد على عدم قدرة هذا الإقتصاد من تجاوز مشاكله وخاصة ما يتعلق بمشكلة البطالة، إذ يؤدي إلى احباط أي محاولة للتنمية الاقتصادية التي يمكن أن تنتشل المجتمع من الفقر والبطالة.
- عدم وجود تقدير حقيقي لحجم البطالة وقصور في تعريف العاطل: إن عدم وجود تقدير حقيقي لحجم البطالة في العراق لا يُمكن صانعي القرار الإقتصادي من وضع خطط زمنية موزعة على سنوات ورصد والإعتمادات اللازمة لاستيعاب التراكم في اعداد العاطلين، وكذلك فإن عدم وجود تعريف محدد للعاطل كأن يكون غير موظف وغير مسجل في شبكة الحماية الاجتماعية، وهذا الشرط ينطبق على كل الأطباء والمهندسين والمقاولين العاملين في القطاع الخاص وربات البيوت أيضا، الامر الذي أدى الى شمول قسم كبير من تلك الشرائح بالإعانات الإجتماعية وهم ليسوا بحاجة إليها إلا من باب زيادة مدخراتهم، ونفس الشيء ينطبق على برنامج تمويل المشاريع الصغيرة للعاطلين عندما اتجهت تلك القروض الى أصحاب أعمال ليسوا بحاجة إليها إلا من باب زيادة استثماراتهم، وبالتالي تكون تلك الإجراءات قد فشلت في تامين ضمان لمن ليس له ضمان وفي توفير فرصة عمل لمن يبحث عنها من العاطلين والمعطلين.

خامسا – الاستنتاجات والتوصيات :

١- الاستنتاجات:

١- إن الشيء الجديد والمهم الذي جاء به هذا البحث، هو إمكانية التمييز بين شكلين مختلفين للبطالة، وعلى مدى حقبتين مختلفتين من الزمن، أولهما البطالة الاقتصادية المألوفة التي عانى منها العراق قبل وبعد الاحتلال ولحد الآن، وتعود في الغالب إلى أسباب تتعلق بانكماش الاقتصاد وانكماش فرص العمل المتاحة فيه، لذلك فهي تتجلى في مطاردة عدد كبير من (العاطلين) لعدد قليل من فرص العمل المتاحة في سوق العمل وكان نتاجها (طاقات عاطلة كبيرة)، أما الثانية فقد أفرزتها ظروف احتلال العراق عام ٢٠٠٣ لحد الآن، وقد اتسمت بالتعطيل القسري للطاقات العاملة في المجتمع وبطابع العنف والإكراه، وبذلك يمكن أن تتجلى في (مطاردة عدد كبير من (العاملين) في سوق العمل وتحاول تعطيلهم بشكل قسري مفروض، وكان نتاجها طاقات معطلة كبيرة) سواءً عن طريق العنف والتهجير القسري او عن طريق فقدان العاملين لفرص عملهم التي كانوا قد حصلوا عليها في الدوائر المنحلة والدوائر الأخرى التي تعرضت للتدمير والتخريب، و إلى ما غير ذلك من أسباب أدت إلى تقيد حرية العمل وتنقل عناصر الإنتاج، جميع تلك الظواهر وغيرها تكون قد ساهمت في خلق شكل جديد وغير مألوف للبطالة في العراق، وهو ما أطلقنا عليه اسم (البطالة القسرية المفروضة) إن صحّ التعبير.

٢- لعل ما يؤكد صحة ما ذهب إليه الباحث هو تطابق الاسم مع الأثر والمضمون لهذا النوع الجديد للبطالة، كونها تختص بفئة العاملين وليس العاطلين في سوق العمل، الامر الذي ترتب عليه خلق فئة جديدة للتعطل في العراق هي فئة العاملين(المعطلين قسراً)، وإذا ما أدركنا الفرق بين (العاطل والمعطل) نجد أن الأول هو من يبحث عن فرصة عمل ولم يجدها، اما الثاني فهو لا يبحث عنها، إنما يكون قد فقد فرصة العمل التي كان قد حصل عليها بشكل قسري مفروض، وليس صحيحاً أن نسمي من يجبر على ترك عمله عاطلاً، ولا حتى متعطلاً، والصحيح كونه معطلاً قسراً، وهذا ما تنفرد به البطالة القسرية المفروضة

والذي يجعلها شكلاً جديداً مبتكراً يمكن إضافته إلى أشكال البطالة الأخرى المعروفة في الاقتصاد.

٣- ساهمت البطالة القسرية المفروضة في رفع المعدلات العامة للبطالة وتفاقم حدتها في العراق بعد الاحتلال، كونها اصبحت تضم في فئاتها ليس فئة (العاطلين) فحسب، إنما فئة (العاملين المعطلين قسراً) الذين يمثلون مصدر انتاجية المجتمع، وبالتالي فان فقدان المجتمع لمصدر إنتاجيته ينطوي على آثار اقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة، أولها تفاقم معدلات التضخم والبطالة (الركود التضخمي) بسبب توقف إنتاج العديد من السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع مما يجعل الطلب عليها ممتداً على الاستيراد الخارجي الدافع للتضخم.

٤- اتضح من خلال البحث وجود تحديات كثيرة ينبغي التصدي لها في مواجهة إشكالية البطالة بشكل عام، والبطالة القسرية بشكل خاص أهمها، التحديات الأمنية والاجتماعية والسياسية، بالإضافة الى التحديات الاقتصادية التي بدت اكثر حدة بعد ان فقد الاقتصاد العراقي بناه التحتية واستنزفت موارده المادية والمالية والبشرية بشكل شبه كامل، الامر الذي ترتب عليه انهيار القطاع العام وتلكؤ القطاع الخاص وغياب الاستثمار ومناخه الجاذب كما رافق ذلك حالة من الفوضى الاقتصادية وإهمال شديد للهياكل الإنتاجية بالإضافة الى شيوع ظاهرة الفساد وهدر المال العام، وبالتالي انكماش الاقتصاد وعدم قدرته على تحقيق معدلات نمو مرغوبة في الناتج المحلي الإجمالي وعلى خلق فرص عمل جديدة لامتصاص معدلات البطالة القائمة فيه، وبالمقابل فان الزيادة المستمرة في اعداد الوافدين الجدد الى سوق العمل وعدم ربط مخرجات التعليم بحاجات سوق العمل الفعلية أدت الى تفاقم معدلات البطالة القائمة والقادمة في هذا الاقتصاد.

٥- اتضح ان هناك تضارب كبير بين معدلات المنشورة البالغة ١٧،٥% من قوة العمل المتاحة، وبين تصريحات المسؤولين المعنيين بالشأن الاقتصادي الذين يؤكدون على ان العراق يعاني من معدلات بطالة خطيرة بلغت ٥٠% من مجموع العراقيين عام ٢٠٠٦، مما يجعلنا نعتقد ان معدلات البطالة في العراق تكون قد تجاوزت الارقام الرسمية المنشورة عنها والتي جاءت عن طريق تقديرات متواضعة ومحدودة ولم تأخذ بنظر الاعتبار عدد المعطلين قسرا، مما يؤكد عدم وجود قاعدة معلوماتية صحيحة عن حجم البطالة وقصور في تعريف العاطل ايضاً.

٢- التوصيات:

١- بداية وقبل الحديث عن أي من التدابير المقترحة لمواجهة مشكلة البطالة في الإقتصاد العراقي، نؤكد على مسألة الإستقرار الأمني بإعتباره الشرط الضروري الضامن للتقدم الإقتصادي في المدى القريب والبعيد، وبدونه فإن الحديث عن أي حلول يكون غير ذي جدوى وبعيد عن الصواب أيضاً، وخاصة في ما يتعلق بمعالجة مشكلة البطالة القسرية بشكل خاص، لذلك أصبح من الضروري تأكيد مبدأ الأولويات والعمل على اتخاذ التدابير المدعومة إجتماعياً وسياسياً ولها نفوذ أخلاقي من اجل انتشال المجتمع والاقتصاد من الدرك الذي وصلا إليه عبر مسار الحروب والحصار والعنف الذي كان سبباً رئيسياً في تكوين هذه الظاهرة الخطيرة.

٢- العمل الجدي على عودة المهجرين خارج وداخل العراق ودراسة مشكلة السجناء والمعتقلين وكل المعطلين قسراً لأي سبب كان كون أغلبهم من الشباب في سن العمل. كما ويقع على عاتق الدولة العمل على توفير مستلزمات التعايش السلمي بين شرائح المجتمع

بإعتبارها وحدة اقتصادية واجتماعية واحدة ولابد من ضمان الحركية المتاحة للبشر والأموال وعناصر الإنتاج المادية والسلع دون قيود او عقبات على أرض الدولة بأكملها كما ان مؤسسات المجتمع المدني مدعوة ايضاً أكثر من غيرها في هذه المرحلة للعمل على تهذيب السلوك الإجتماعي وجعله ضمن النطاق الذي يسمح بإقامة حياة اقتصادية معاصرة.

٣- لقد أصبحت مشكلة البطالة في العراق ترتبط بعلاقة سببية مع المشكلات الاقتصادية والتناقضات الاجتماعية الاخرى القائمة فيه حالياً، عليه فإن علاجها لا يمكن أن يكون بمعزل عن معالجة مشاكل الإقتصاد من جهة ومشاكل المجتمع من جهة أخرى، وبذلك فأن خيار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة يعد الخيار الوحيد الذي يقدم حلاً مناسباً لمشكلة (الركود التضخمي) التي يعاني منها الاقتصاد العراقي حالياً على ان يتم تركيز الجهود على معالجة مشكلة البطالة أولاً لتلافي الاضطرابات الاجتماعية مع محاولة تثبيت معدل مقبول للتضخم، وخاصة وأن العراق لا يمتلك جهازاً إنتاجيا مرناً ويعاني أصلا من البطالة الراكدة الراجعة الى تخلف جهاز الإنتاج المحلي.

٤- تهيئة المناخ المناسب لتشجيع وزيادة الإستثمار المحلي والعربي والأجنبي وإزالة العقبات التي تواجهه وخاصة الوضع الأمني والروتين والبيروقراطية والأنظمة والقوانين والتشريعات ناهيك عن الجهات الوصائية وأعمال الفساد المالي الكبير من أجل فتح الطريق أمام خلق اكبر عدد ممكن من فرص العمل وربط حوافز الإستثمار التي تمنح للمشروعات الجديدة بالقدرة على خلق فرص عمل جديدة مع التأكيد على زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من خلال تفعيل دور القطاعات السلعية غير النفطية وزيادة التخصيصات الإستثمارية الحكومية فيها مع ضرورة الإعتماد على الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال حتى يتحقق نمو إقتصادي سريع وهذا لا يعني التخلي كلياً عن الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بغية خلق اكبر عدد ممكن من فرص العمل في القطاعات الإقتصادية المختلفة.

٥- الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد المالي والحفاظ على المال العام في ظل الظروف السائدة والواقع المرير الذي يعيشه الإقتصاد العراقي من فساد إداري ومالي وسوء تنظيم هيكلي، وقد أصبح موضوع الإصلاح الإقتصادي ضرورة ملحة لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة والنهوض بالإقتصاد الوطني والتغلب على جميع العقبات التي تواجهه وخاصة مشكلة البطالة.

٦- ضرورة التحول الى آلية السوق الحر وخصخصة مؤسسات القطاع العام الخاسرة التي أصبحت عبئاً على الدولة وعلى خزينتها، على ان تتم هذه العملية بالشكل التالي:

- المؤسسات الرابحة: وذات الأداء الاقتصادي الجيد تبقى ملكيتها للدولة مع التأكيد على معيار الربحية والعائد الإقتصادي لإستمرارها مستقبلاً في ظل وجود المناخ المنافس الحقيقي مع القطاع الخاص والمشترك.
- المؤسسات المتعثرة: يجب دراسة أسباب تعثرها ومحاولة وضع الحلول المناسبة لها إدارياً وفنياً وتقنياً لمحاولة تحويلها الى مؤسسات رابحة، وإذا تعذر ذلك تحولت الى مؤسسات خاسره يجب خصخصتها.
- المؤسسات الخاسرة: يجب خصخصتها وإعطاء منتسبيها تعويضات مالية كاملة والعمل على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بإعتبارها احد أعمدة الدخل القومي كونها تقوم بتقديم السلع والخدمات للمجتمع وبنفس الوقت تعيل عدد كبير من الأسر وتقوم بتوفير فرص عمل لكثير من العاطلين.

٧ - إعادة تحديث هيكلية النظام التعليمي في العراق بشقيه الجامعي وما قبله وبنوعيه العام والتقني، بالشكل الذي ينمي قدرات الطلاب على البحث والإبتكار، مع ربط السياسات والبرامج التعليمية بالحاجات الفعلية لسوق العمل وفي هذا الصدد لا يجب إغفال دور

الملحقيات الثقافية في سفاراتنا بالخارج من متابعة التطورات في نظم وبرامج وأساليب التعليم في الدول المختلفة ووضع هذه الخبرات تحت تصرف متخذي القرار في مجال التعليم في العراق مع التأكيد على ضرورة تكثيف الجهود في مجال التدريب، حتى يمكن تلبية احتياجات سوق العمل من المهارات والمهن التي تتميز بندرة نسبيه.

٨- إنشاء بنك معلومات للقوى العاملة البشرية، بهدف رصد ومتابعة التغير في حجم وخصائص قوة العمل، والتغير في فرص العمل المتاحة والطلب على المهن والتخصصات المختلفة، وكذلك رصد ومتابعة مستوى إنتشار البطالة ويتم ذلك من خلال استحداث هيئة عامة لمكافحة البطالة للتصدي لقضايا التشغيل والبطالة في العراق بشكل حقيقي وفعلي، على ان تكون مهمتها الرئيسية تطوير وإدارة إستراتيجيات وسياسات وبرامج الحكومة للتشغيل، ودعم آليات القضاء على الخلل والفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل.

٩- عقد مؤتمر دولي وبشكل دوري لرجال الأعمال العراقيين المقيمين منهم والمغتربين ورجال الاعمال العرب والأجانب وبمشاركة الإدارة الاقتصادية وأصحاب القرار والباحثين الاقتصاديين ومنظمات العمل لمناقشة عقبات الاستثمار في العراق والتعرف على طلباتهم من أجل تشجيع الاستثمار في الاقتصاد العراقي.

هوامش البحث :

١ - الدكتور جمال موسى السراحنة (مشكلة البطالة وعلاجها) ص٢٥- اليمامة ٢٠٠٠.
٢ - حسن فاطمة / مشكلة البطالة في مصر – المخاطر والاحتمالات، ص١١، القاهرة، ٢٠٠٠.
٣ - الدكتور مهدي الحافظ / وزير تخطيط سابق/ وثائق أعمال ندوة التضخم / بغداد /٢٠٠٦/٩/٣٠.
٤ - الدكتور علي بابان / وزير التخطيط / وثائق أعمال ندوة التضخم / بغداد / ٢٠٠٦/٩/٣٠.
٥ - الجهاز المركزي للإحصاء / الحسابات القومية لعام ٢٠٠٦.
٦ - الدكتور نزار ذياب / العمالة الوافدة / أوراق بحثية / جامعة الانبار – ٢٠٠٧.
٧ - الدكتور علي بابان – مصدر سابق.
٨ - الدكتور مهدي الحافظ – مصدر سابق.
٩ - أيمن وكر / رئيس معهد فريزر الكندي/ دراسة الرخاء الاقتصادي في بعض الدول/٢٠٠٧.
١٠ - الدكتور كمال البصري/ مستشار اقتصادي / أوراق بحثية/ ضعف الأداء الاقتصادي ؟؟؟/ ٢٠٠٩.
١١ - الدكتور مظهر محمد صالح/ البنك المركزي العراقي/ الاتجاهات الراهنة للتضخم/ مجلة الإصلاح الاقتصادي ص٢٠- العدد الأول / ٢٠٠٦.
١٢ - الأرقام القياسية لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية / ٢٠٠٦.
١٣ - الدكتور مظهر محمد صالح – مصدر سابق – ص٢١.
١٤ - جداول الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٩.
١٥ - الدكتور مظهر محمد صالح – مصدر سابق – ص٢١ .
١٦ - الجهاز المركزي للإحصاء/ مسح ميزانية الأسرة / ٢٠٠٣.
١٧ - الدكتور مظهر محمد صالح – مصدر سابق – ص٢١.
١٨ - الدكتور كمال البصري – مصدر سابق.

المصـــــــادر:

١ - أيمن وكر (٢٠٠٧) دراسة الرخاء الاقتصادي في بعض الدول.

٢ - جمال موسى السراحنة (٢٠٠٠) مشكلة البطالة وعلاجها، دار اليمامة.

٣ - فاطمة حسن (٢٠٠٠) مشكلة البطالة في مصر – المخاطر والاحتمالات، القاهرة.

٤ - علي بابان (٢٠٠٦) وثائق أعمال ندوة التضخم، بغداد.

٥ - كمال البصري (٢٠٠٩) ضعف الأداء الاقتصادي، أوراق بحثية.

٦ - مظهر محمد صالح (٢٠٠٦)، الاتجاهات الراهنة للتضخم، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد الأول، بغداد.

٧ - مهدي الحافظ (٢٠٠٦) وثائق ندوة بغداد، بغداد.

٨ - نزار ذياب (٢٠٠٧) العمالة الوافدة ، أوراق بحثية – جامعة الانبار، الانبار.

٩ - وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية لعام ٢٠٠٦.

١٠ - وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء، مسح ميزانية الأسرة ٢٠٠٣.

١١ - وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء، الأرقام القياسية لأسعار السلع والخدمات ٢٠٠٦.

١٢ - وزارة المالية – جداول الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٩.